



أثر الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات على معدلات التضخم في السودان للفترة من 2010-2018

د. محاسن عثمان محمد حاج نور- أستاذ مساعد جامعة الرباط الوطني -مجمع أم درمان - السودان
mahassinoman@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قدرة الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات كأهم آليات للسياسة النقدية على تخفيض التضخم. تكمن أهمية الدراسة في معرفة نسب الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات التي تحددتها السياسة النقدية لخفض معدل التضخم خلال الفترة من 2010-2018، من فرضيات الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات ومعدل التضخم، من أهم النتائج أن نسبة 80.6 من التغيرات في معدل التضخم يحدث بسبب التغير في الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات. أوصت الدراسة بأهمية التنسيق بين البنك المركزي والسلطات الاقتصادية بوزارة المالية لرسم وتنفيذ سياسات كلية تحد من التضخم.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، السياسة النقدية، الاستقرار النقدي، آليات السياسة النقدية



Abstract:

The study aimed to learn the extent of cash reserves and murabaha margins as the most important monetary policy mechanisms to reduce inflation. The importance of the study is to know the ratios of cash reserves and the margin of the murabaha that are determined by monetary policy in order to reduce the rate of inflation during the period of 2010–2018. From the hypotheses of the study a statistically significant relationship between the ratios of cash reserves and the margin of murabaha and inflation. The study reached a number the result is that 80.6 changes in the rate of inflation caused by changes in cash reserves and murabaha margins. One of the recommendations of the study is the importance of coordination between the central bank and the economic authorities of the Ministry of Finance to design and implement macro policies that reduce inflation.

Keywords:

Inflation, monetary policy, monetary stability, monetary policy mechanisms

المقدمة:

تعتبر آلية الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات من أهم آليات السياسة النقدية التي يتم استخدامها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بإتباع البنك المركزي استراتيجية معينة من خلال تحديد نسبها وكيفية إدارتها لإحكام الرقابة على حجم العملة المصدرة والائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص والحكومي. تأتي أهميتها من تأثيرها على النظام الاقتصادي، فأى اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي من حيث معدلات النمو، مستوى الإنتاج والتشغيل، توزيع الثروة والدخل الحقيقي، معدلات التضخم والبطالة وغيرها من مؤشرات الأداء الكلي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من اختلاف المدارس حول دور السياسة النقدية وآلياتها في تخفيض معدلات التضخم إلا أن هنالك اتفاق على أن آليات السياسة النقدية في مفهومها الأساسي هي التي تتحكم في خفض أو زيادة معدلات التضخم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

ما مدي تأثير نسب الاحتياطي النقدي القانوني على خفض معدلات التضخم.

ما مدي تأثير نسب هوامش المربحات على خفض معدلات التضخم.

أهداف الدراسة: تتمثل أهم الأهداف في:

1. التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية وآلياتها والتضخم.
2. التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للتضخم وآثاره المختلفة.
3. دراسة أثر نسب الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات على خفض معدلات التضخم.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في معرفة المفاهيم الأساسية للتضخم والسياسة النقدية وآلياتها المختلفة لدراسة دور نسب الاحتياطي النقدي وهوامش المراجحات في خفض معدلات التضخم.

فروض الدراسة: تتمثل هذه الفرضيات في:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسب الاحتياطي النقدي ومعدلات التضخم.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسب هوامش المراجحات ومعدلات التضخم.

منهج الدراسة:

يستخدم الباحث المنهج الاستنباطي لاختبار فرضيات الدراسة لتحديد معالم المشكلة، المنهج الوصفي للوقوف على مفاهيم السياسة النقدية وأهدافها وأهميتها ومعدلات التضخم وعناصره والعلاقة بينهما. المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS واستخلاص النتائج التي على ضوءها تقدم بعض التوصيات.

الدراسات السابقة:

1. رسالة دكتوراه بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1990-2010 إعداد الطالب بهاء الدين طويل، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2016. تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2010، من أهم فرضياته يعد النمو الاقتصادي أهم مؤشر يعبر عن مقدار الزيادة في الناتج المحلي والذي يسهم في التوازن الاقتصادي ، يهدف بذلك محاولة الإلمام بظاهرة النمو الاقتصادي وجميع النظريات والمناهج المفسرة لها، استعمال الجانب القياسي في الدراسة سينتج عنه الحصول على مؤشرات رقمية يمكن

تقديمها لوضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر لتطوير الاقتصاد الوطني. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها شهدت السياسة المالية والنقدية تجاذبات فكرية طالتها، وطالت استخدام الدولة لها بحجة التدخل في الحياة الاقتصادية حتى فتحت لها الأبواب بفضل أدواتها الفعالة في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بفعل تأثيرها المحكم على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

2. رسالة ماجستير بعنوان قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان للفترة من 94-2012، إعداد الطالبة ليلى على القشاط دفع السيد، جامعة شندي، 2015. تمثلت مشكلة الدراسة في قياس مدي فعالية السياسة النقدية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية خلال فترة الدراسة، تلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدي فعالية سياسات بنك السودان المركزي للحد من التضخم، هدف الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية في تخفيض حدة التضخم في السودان للفترة من 1994-2012م باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، إضافة لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل واختبار فرضيات الدراسة، توصل لعدة نتائج منها هنالك ارتباط معنوي طردي قوي بين عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المراجحات وبين التضخم، من أهم التوصيات ضرورة استحداث الأدوات النقدية التي تلائم الاقتصاد السوداني والتي تتوافق مع سياسات بنك السودان المركزي وبالتالي تقليل التضخم.

3. رسالة ماجستير بعنوان دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة في الفترة من 1990-2004م، إعداد الطالبة سوسن الزبير إبراهيم، جامعة السودان، 2008م، تتمثل مشكلة الدراسة في ما هو دور البنك المركزي في إدارة السيولة ومدي فعالية أدوات السياسة النقدية والتمويلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنك المركزي في إدارة السيولة إضافة إلى إبراز أثر السياسات النقدية والتمويلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، من الفروض أن أدوات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة لم تحقق أهدافها في الاقتصاد،

توصلت لعدة نتائج منها شهدت الفترة 1990-1995م عدم استقرار نقدي وتصاعدت معدلات التضخم بصورة كبيرة وازدت كمية النقود بسبب استخدام الاحتياطي القانوني. وقد أوصت بضرورة تطوير عمليات السوق المفتوحة وإدراج المؤسسات المالية في المسح النقدي لوجود علاقة طردية بين كمية العملة المتداولة والمستوى العام للأسعار.

4. رسالة ماجستير بعنوان كفاءة السياسة النقدية في السودان (1992-2004)، اعداد الطالب: مجدي الأمين نورين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004، هدفت الدراسة إلى معرفة سلوك دالة الطلب على النقود في السودان ومدى استقرارها للوقوف على ما إذا كان هنالك مشاكل واختلالات نقدية وتحليل أسباب وجودها ومسبباتها وانعكاسها على كفاءة تنفيذ السياسة النقدية، من الفرضيات وجود علاقة طردية بين التذبذبات والاضطرابات التي تحدث في تطبيق السياسة النقدية والتغيير في عرض النقود. اتبعت الدراسة منهجية السلاسل الزمنية للتمكن من المتابعة الدقيقة للزيادة والنمو في كمية النقود في السودان، حيث اختبرت وحللت ثلاثة نماذج انحدارات متعددة للوصول للنتائج العلمية. خلصت الدراسة إلى أن البنك المركزي استطاع أن يحافظ على الاستقرار النسبي للطلب على النقود بهدف الالتزام بسياسة ضبط الطلب الكلى التي تبنتها وزارة المالية المتمثلة في تقليص الصرف الحكومي وزيادة الإيرادات لمجابهة ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للانفراط في عرض النقود الناتج من زيادة تمويل عجز الموازنة الحكومية. أوصت الدراسة بضرورة التحكم في عرض النقود من خلال التحكم المباشر في مكونات القاعدة النقدية خاصة استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع العام.

الإطار النظري:

تعريف السياسة النقدية: (1)

اختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة لأخرى إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها. لقد عُرفت بأنها جميع القرارات الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أم غير نقدية التي تؤخذ بهدف التأثير في النظام النقدي. كما تعرف بصورة شاملة على أنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

أهداف السياسة النقدية: (2)

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار: تسعى كل الدول إلى تلافي التضخم ومكافحته وعلاج احتمال حدود الكساد والركود إن وجد، تصبح مهمة السلطات النقدية احتواء تحركات مستوي الأسعار إلى أقل مستوي لها. إن اللجوء للسياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أنّ هنالك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوي الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.

2. تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: وهو نابع من هدف استقرار الأسعار فمن الضروري أن تسعى

السياسة

النقدية إلى تكييف عرض النقود بما يتلاءم مع مستوي النشاط الاقتصادي، تلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية وهو ما يؤدي للاستقرار الاقتصادي، إنّ تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3. المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات: يتم ذلك في ظل إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف والسيطرة على التضخم، الذي يؤدي لتحقيق الاستقرار السعري ويحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور.
4. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: تشترك فيه مع السياسة المالية، تقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد بالتالي تزداد الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد.
5. المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف التوظيف الكامل لأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى امتصاص الزيادة أو الفائض في عرض العمل.
- أدوات السياسة النقدية: وتنقسم إلى أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات نوعية (مباشرة).
- أدوات السياسة النقدية الكمية: (3)

تسعي إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بنوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات الكمية هي سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوح ونسبة الاحتياطي الإلزامي.

أ. سعر إعادة الخصم: إن تركيز احتياطات البنوك التجارية لدي البنوك المركزي، قد تزيد من قدرة البنك المركزي في تقديم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية. يؤثر سعر إعادة الخصم على حجم الائتمان وعرض النقد، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، فيزداد خصم الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية وزيادة حجم الاحتياطات النقدية وبالعكس، إذا رقب البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية فإنه يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم، مما يزيد من تكلفة اقتراض البنوك التجارية وترتفع تكلفة القروض للعملاء، بالتالي يقل الحجم الائتماني المصرفي وعرض النقود، لكن سعر إعادة الخصم يصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي.

إنَّ فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها: مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص. مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة، أي عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية. مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة. في الوقت الحاضر يبقى لمعدل إعادة الخصم أثره المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل لارتفاع أو انخفاض فإن البنوك تأخذه بعين الاعتبار، أن السياسة أصبحت مؤشراً للبنوك التجارية على اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان

عمليات السوق المفتوح: تعني دخول البنك المركزي بايماً ومشترياً للأوراق المالية والحكومية والخاصة، بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدي البنوك التجارية، للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.

ب. التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي): هي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة أو ودائع بدون فوائد، يتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة والهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدي البنوك التجارية.

أدوات السياسة النوعية: (4)

أ. السياسة الانتقائية للقرض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قرارته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردديه للاقتصاد، فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قرارته كفيلاً بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض لهذه القطاعات، يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال، منها قرار معدل خصم

مفضل لهذه القطاعات. إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق. وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الواردات.

الإقناع الأدبي: يلجأ البنك إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية، فيما يخص السياسة والهدف

الذي يريد تحقيقه كالسعي لأقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصاديه محدد، تتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في أجرائه، وكذا على مدى استقلالية قراراته.

ب. سعر الصرف: يستخدم من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، ويعتبر سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية.

السياسات النقدية في ظل النظريات النقدية المشهورة:⁽⁵⁾

أولاً: السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي: تبعاً للنظرية الكمية الكلاسيكية فهي تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل)، بالتالي يمكن التأثير في مستوى العام للأسعار كمتغير تابع، تنحصر مسؤولية السلطات هنا في التأثير على كمية النقود المعروضة بالإضافة إلى أن النقود هنا ليست سوي وسيط للتبادل.

ثانياً: السياسة النقدية في النظرية الكنزية: اهتم كنز بالسياسات النقدية أكثر من السياسات المالية، فأدخل التغييرات في سعر الفائدة في حسابه وتأثير ذلك على الطلب الكلي واستقرار الأسعار. اهتم كنز بالوظائف الأخرى للنقود وحدد دافع المضاربة وقرر أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، من ثم زيادة

الاستثمار والتي سوف تدفع الطلب الكلي للزيادة بالشكل الذي يضمن علاج حالت الركود الاقتصادي. ويتم اللجوء إلى تقييد عرض النقود لأحداث التأثير العكسي في حالات التضخم.

ثالثاً: السياسة النقدية في النيوكلاسيكية: ظهرت هذه النظرية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة روبرت لوكس وغيره، يأخذ هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبقه من ناحية تأكيده دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب، لكنه يطبق سمة جديدة لهذا التحليل، هي سمة التوقعات العقلانية للوحدة الاقتصادية (للأفراد والمنشأة)، تعد النظرية بمنزلة ثروة حقيقة في النظامين النقدي والاقتصادي ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم نظرية الكلاسيك الجدد على أساس أهمية دوره الذي تلعبه النقود في الاقتصاد حيادي، حيث أنّ المتغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها تأثير فقط على الأسعار وبالنسبة للكلاسيك الجدد فالنقود حيادية ليس لها تأثير على المدى القصير، إلا في حالة الصدمة المفاجئة ويوافقون على أن مستوى معدل البطالة الطبيعي لا يمكن أن يرتفع لأن التوقعات عقلانية، لا يوجد تحكيم بين البطالة والتضخم ولا على المدى القصير أو الطويل حيث كل السياسات تتجه نحو معدل البطالة.

مفهوم التضخم: (6)

التضخم هو حالة الارتفاع المتواصل في الأسعار بصفه عامه نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض، أو هو الارتفاع المستمر في الرقم العام للأسعار، أيضاً يعرف بأنه معدل التغيير النسبي للرقم القياسي للأسعار.

بالرغم من أنّ التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، لكن لا يوجد تعريف واحد له للاختلاف حول المفهوم نفسه، إذ قد يتضمن عدة مدلولات مختلفة منها، الارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج ناتج من الارتفاع

في عنصر واحد أو العناصر مجتمعة، ارتفاع حاد في الأسعار نتيجة ارتفاع الدخل النقدية لا يقابله زيادة في الإنتاج.

فترى المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية، فهم يؤكدون طردية العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار وعكسية العلاقة بين كمية النقود وقيمتها، أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمتها. هذا ما يبدو واضحاً في مقولة ميلتون فريدمان المشهورة التضخم في أي مكان وأي زمان هو ظاهرة نقدية.

يرى كنيوز: أن التضخم عبارة عن زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة مستمرة نسبة لطردية العلاقة بين الأسعار والطلب. فكلما ارتفع الطلب زاد السعر وعندما يصل الاقتصاد لمرحلة التوظيف الكامل لموارده لن يكون في مقدوره زيادة العرض لتغطية فائض الطلب مما يتسبب في ارتفاع الأسعار وخلق ضغوط على المنتجين بسبب مطالبة العمال زيادة الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يفرض زيادة تكاليف الإنتاج.

لكي يكون هنالك تضخم لابد من توفر شرطين أساسيين هما، ضرورة ارتفاع معظم السلع والخدمات في المجتمع بما يتضمن ارتفاع المستوى العام للأسعار. أي إذا كان هناك ارتفاع في أسعار بعض السلع أو سلعه واحده فانه لا يعد تضخماً، أن يتسم الارتفاع في المستوى العام في الأسعار بصفه الاستمرارية أي يكون على المدى الزمني الطويل. وبالتالي ارتفاع الأسعار بسبب ظروف طارئه أو عارضه في أحد الفصول أو السنوات لا يسمى تضخماً.

انتقادات هذه التعريف:

لم يحدد هذا المفهوم مدى الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يعد تضخماً هل هو 5 % أم 15 % أما أكثر أو أقل، أما الانتقاد الثالث لم يشير هذا المفهوم إلى التضخم المكبوت الناتج عن تدخل الدولة بتثبيت الأسعار بصورة جبرية عند مستويات أقل من مستوياتها الحقيقية، الانتقاد الرابع يفرق هذا المفهوم بين الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن التحسين في نوعية السلع والخدمات والارتفاع في الأسعار غير المرتبط بمثل هذا التحسن فكلاهما يعد تضخماً. كما لم يحدد طول الفترة الزمنية التي يعتبر ارتفاع الأسعار قيمه تضخماً، لذلك فرق الاقتصاديون بين نوعين منهما: (7)

1. التضخم الجامح:

هو الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار الذي يحدث خلال فترة زمنية قصيرة ويترتب عليه انهيار في قيمه العملة والنظام النقدي بأكمله مما يفقد الأفراد الثقة فيها، يحدث في أعقاب الحروب والازمات نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي، زيادة الطلب من قبل الأفراد على تخزين السلع يترتب عليه انهيار النظام النقدي، حدث ذلك في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.

2. التضخم الزاحف:

ارتفاع بطيء في المستوى العام للأسعار ويستمر فترة طويلة ويترتب عليه انخفاض مستمر في قيمه العملة. أقسام التضخم وأنواعه: من حيث: (8)

أولاً: العوامل المسببة له:

أ. التضخم بسبب الطلب:

ب. يحدث بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي للسلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي، ينعكس ذلك على الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، ترجع الزيادة في الطلب الكلي لزيادة أحد مكوناته، نتيجة الإفراط في الاصرار النقدي. يكون تيار النقود أكبر من قيمة السلع المعروضة مما يدفع بالأسعار للزيادة أو توفير العمالة الكاملة في سوقها.

ت. التضخم بسبب العرض أو ما يعرف بتضخم النفقات:

يحدث بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الخام، مما يزيد نفقات الإنتاج، يترتب عليه زيادة معدلات البطالة، ارتفاع السلع التي يتم إنتاجها لرغبة المنتجين في تحقيق أرباح عالية تضاف لتكاليف الإنتاج مما يؤدي لارتفاع الأسعار.

ث. التضخم الركودي:

هو المصاحب لحاله تضخم النفقات (بطالة وطاقات عاطله في الاقتصاد) مما يجعل الاقتصادي يعاني من البطالة وركود الإنتاج ويحدث عادة في الدول الرأسمالية.

د. التضخم النقدي:

ضريبة يدفعها حامل النقد نتيجة فقد جزء من القدرة الشرائية لهذا النقد.

ثانياً: التضخم بحسب درجة الإشراف على الأسعار وينقسم إلى:

أ. تضخم الصريح:

هو الارتفاع المستمر في الأسعار دون التدخل الحكومة لمنعه.

ب. التضخم المكبوت:

يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي لها، لكن تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار

بصوره قانونيه. يتمثل هذه النوع في اختفاء السلع من الأسواق، ظهور السوق السوداء وغيرها.

ثالثاً: التضخم من حيث سرعه ارتفاع الأسعار: لأن معدلات التضخم تتفاوت من دولة إلى أخرى حتى في

نفس الدولة من فتره لأخري ينقسم إلى:

أ. تضخم معتدل:

هو ارتفاع محدود في المستوي العام للأسعار، يكون الارتفاع مستقراً إلى حدٍ ما. عند استمراره لفترة طويله

يسمي بالزاحف، في ظله تنخفض قيمه العملة باستمرار.

ب. تضخم سريع:

ارتفاع كبير في المستوي العام للأسعار يحدث بسرعه كبيره، يترتب عليه تدهور في قيمه العملة وتقاس بالفرق

بين سعر الفائدة النقدي ومعدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الإنذار وتظهر عمليات الاكتناز

وشراء السلع المعمرة.

رابعاً: من حيث العلاقات الدولية والعوامل الخارجية:⁽⁹⁾

التضخم المستورد:

ناتج عن تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، كلما زاد تأثيرها كلما كان التضخم المستورد كبير، يزداد التضخم المستورد في دولة ما كلما ارتفع الميل الحدي والمتوسط للواردات، زادت نسبة التجارة للناتج المحلي الإجمالي، زاد اعتماد الاقتصادي على العالم الخارجي في سد الفجوة الغذائية المحلية، زاد الاعتماد علي مستلزمات الإنتاج المستورد، زاد المكون الأجنبي في برامج الاستثمارات الوطنية، الانخفاض المستمر في قيمة العملة يؤدي لانخفاض الأسعار المحلية للسلع التي يتم استيرادها من الخارج.

ب. التضخم المصدر: ينشأ من ارتفاع احتياطي البنوك المركزية من الدولارات.

طرق قياس التضخم:⁽²⁾

يتم قياس التضخم بالطرق التقليدية أو الحديثة للقياس. يتم الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار في قياس تغيرات المستوى العام للسعار بالتالي قياس معدل التضخم.

الرقم القياس للأسعار:

هو النسبة المئوية لسعر سلعة معينة في وقت معين نسبةً إلى سعر نفس السلعة في وقت آخر، أي مقارنة الرقم القياس للأسعار في سنة المقارنة إلى ما كان عليه في سنة الأساس. الرقم القياسي عبارته عن مقياس لإظهار التغير في الظاهرة عبر الزمن وقد تكون عبر المكان. لا يشمل كافة السلع لكن يشترط أن تكون عينه ممثله للمجتمع تمثيلاً جيد غير متحيز، وأن تكون خلال فتره زمنية محدد.

سنة الأساس:

ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار عادة ما يكون مساوياً 100 في سنة الأساس.

أولاً: طرق أو معايير القياس التقليدي لمعدل التضخم:

يتم قياس معدل التغير في المستوى العام من خلال الأرقام القياسية للأسعار ويتم ذلك من خلال ثلاثة أرقام قياسية للأسعار هي:

أولاً: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

يستخدم لقياس التغير في أسعار المجموعة الأساسية من السلع والخدمات في المجتمع. يرجح عادةً بأسعار سنة الأساس كما تستخدم فيه كميات سنة الأساس. توجد ثلاثة أساليب لقياس معدل التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وهي:

1. معدل التضخم بالنسبة لسنة الأساس:

يبين معدل التضخم في سنة المقارنة مقارنة بما كان عليه في سنة الأساس في صورة إجمالية، بالتالي يؤخذ عليه، لا يوضع التغير السنوي في الأسعار من سنة لأخرى في الاعتبار.

2. معدل التضخم البسيط:

يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة السابقة. يؤخذ عليه قد تكون الأسعار في أحد السنوات السابقة غير مستقرة مما يترتب عليه نتائج مضللة.

3. معدل التضخم المركب:

يستخدم في قياس متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة زمنية طويلة نسبياً. يؤخذ عليه أنه لا يوضح التغيرات في مستويات الأسعار من سنة إلى أخرى خلال فترة القياس.

ثانيا: الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يعتمد على قياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس أسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى القومي.

الطرق الحديثة لقياس معدل التضخم: (5)

لقياس التضخم تم الاستناد على ثلاثة معايير تعبر عن مصادر ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي:

أ. معامل الاستقرار النقدي:

معدل الضغط التضخمي: يستند المعيار لنظرية كمية النقود عند الكلاسيك الجدد في تفسير التضخم. فإذا كان هذا المعدل موجباً هذا يعني ارتفاع معدل التضخم لأنّ الزيادة في كمية النقود تفوق النمو في الناتج. يؤخذ عليه أنه يعد مقياساً جزئياً، لأنه يقيس فقط نسبة التضخم التي ترجع لمعدل الإصدار النقدي ومعدل النمو في الناتج المحلي.

ب. فائض الطلب (الفجوة التضخمية):

يستند هذا المعيار إلى نظرية كينز في تفسير التضخم. يقاس معدل التضخم بالفرق بين الإنفاق الكلي على الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار الخاص بالأسعار الجارية، فإذا كان معدل الزيادة في الطلب الكلي، أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينعكس في صورة تضخم. (الطلب أكبر من الإنتاج) يؤدي لارتفاع الأسعار.

ج. معيار نسبة الفجوة التضخمية:

تقيس هذه النسبة حجم الضغط الحقيقي للناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع مما ينعكس في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار. إذا كانت النسبة موجبة فهذا يعني ارتفاع

معدل التضخم في المجتمع. أهم ما يميز طرق القياس الثلاثة الماضية تفتيش معدل التضخم في المجتمع، تبيين الأسباب المؤدية إليه وهو ما تعجز عنه الطرق الأخرى.

أسباب التضخم وآثاره على الاقتصادي: (10)

من أهم أسباب التضخم في أي دولة ارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام أو الأجور بسبب ضغوط نقابات العمال لمواجهة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، زياده الطلب الفعال، ووجود فائض طلب لا يقابله إنتاج حقيقي، تدهور وتدني الإنتاج والإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار، تدهور صافي العملات الأجنبية زياده عرض النقود الذي يؤدي إلى نموء الكتلة النقدية، بجانب الاستدانة من الجهاز المصرفي، العجز في ميزان المدفوعات، العجز في الميزان التجاري، إزالة الدعم الاجتماعي، تدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية، تعديلات سعر الصرف وضعف قيمه العملة الوطنية، إزاله الدعم الاجتماعي، العقوبات، ارتفاع الفوائد النقدية. أما الآثار الاقتصادية للتضخم تتمثل في:

أ. الأثر على توزيع الدخل القومي: (الدخل الحقيقي = الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار)، نفرق هنا بين أربع فئات في المجتمع وفقاً لمدى تأثرهم بالتضخم.

1. فئة أصحاب الدخل الثابتة: دخولهم النقدية ثابتة وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل الارتفاع في مستوى الأسعار (أصحاب الإيجارات الثابتة).

2. أصحاب الدخل نسبة الثابتة: تزداد دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية مثل أرباب

المعاشات وموظفي الحكومة.

3. أصحاب الدخل الحقيقي الثابت:

تزداد دخولهم النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار، لذا تظل دخولهم الحقيقية ثابتة لذلك لا تقاس ولا يستفيد من التضخم.

4. أصحاب الدخل النقدية المتغيرة: تستطيع هذه الفئة زيادة دخولها النقدية نسبة تفوق الارتفاع في مستوى الأسعار. لذلك تزداد دخولهم الحقيقية.

ب. الأثر على توزيع الثروة في المجتمع:

يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب الدخل المتغيرة لأن أصحاب الدخل الثانية في ظل التضخم تتخفف دخولهم الحقيقية، لكي تحافظ على مستواها الحقيقي المعتاد تلجأ إلى بيع بعض الأصول لديها. كما يقوم بعملية الشراء أصحاب الدخل المتغيرة المستفيدة من التضخم.

ج. الأثر على الإنفاق:

تؤثر زيادة معدلات التضخم سلباً في المدخرات المحلية التي تعد المصدر الأساس لتمويل عمليات التنمية، مما يؤثر سلباً على خطط وبرامج التنمية، لأن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقود، تفقد النقود وظيفتها كمشروع للقيمة. زيادة التفضيل السلعي عن النقدي مما يؤدي إلى تحويل ما عند الأفراد من أرصدة نقدية إلى عملات أخرى أكثر استقراراً، أو تحويلها إلى أصول حقيقية.

أسباب التضخم في السودان: (12)

منذ منتصف السبعينات والثمانينات دخلت البلاد في مرحلة حرجه من عمرها حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهور ملحوظ ومستمر، تمثل في الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي للدولة، الخلل في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، العجز في الموازنة العامة والاستدانة من الجهاز المصرفي، شح موارد النقد الأجنبي مما

أدى للتمويل بالعجز للمشروعات التنموية، تفاقم المديونية الخارجية، انخفاض معدلات الإنتاج والادخار والائتمان. والاستثمار، تعرض البلاد لكوارث الجفاف والتصحر عام 1995، السيول والامطار عام 1988، حرب الجنوب واستنزاف الموارد وتعطيل التنمية وتدمير البنيات، كذلك تزايد أعداد اللاجئين والنازحين للمدن مما شكل ضغطاً على الخدمات الأساسية، تدهور شروط التبادل الخارجي وارتفاع تكلفه القروض، عدم استقرار السياسات وعدم الالتزام في الخطط والبرامج، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى تدهور الأوضاع في البلاد مما أثر سلباً على استقرار أسعار الصرف والمستوي العام للأسعار، بالتالي ارتفاع معدلات التضخم الذي بلغ 119% لعام 1992م مقارنة 97% لعام 1970م . ويعزى الارتفاع الحاد في المعدلات التضخمية إلى الآتي:

التغيرات الهيكلية التي صاحبت سياسة التحرير، تعديلات أسعار الصرف في القطاع النقدي، إزالة الدعم أو تخفيضه. تعديل فئات الضرائب، إدخال العديد من الأنشطة تحت مظلة الضرائب الجمركية. لقد أدى الانفلات في السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى 166% لعام 1996م مشكلاً أعلى مستويات في تاريخ السودان. ذلك بسبب زيادة حجم السيولة حيث بلغت الزيادة الكلية في تمويل المصارف للقطاع الخاص والمؤسسات العامة 130% مقارنة 63% للزيادة المقررة في الميزانية لنهاية العام. ثم انخفضت معدلات التضخم حتى بلغ 17% لعام 1998م 8% لعام 2000م وهكذا، ذلك نتيجة السياسة التي هدفت إلى تخفيض نمو الكتلة النقدية، الانضباط في تنفيذ الميزانية وترشيد السيولة في الاقتصاد، خفض الاستدانة من النظام المصرفي، تطوير أدوات قصيرة المدى لإدارة السيولة في إطار الصيغ الإسلامية.

تتمثل آثار التضخم السالبة على الاقتصادي في خفض القيمة الحقيقية للنقود، بالتالي خفض القيمة الشرائية للعملة، زيادة أسعار الفائدة وارتفاع تكلفه التمويل، خفض القوة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيفة، زيادة الفقر،

تخفيض الإنتاج الحقيقي لأنه يشجع على الاستمرار في المشاريع غير المشجعة مثل العقارات والاراضي. تتم

معالجة آثار التضخم عن طريق رسم السياسات المالية والنقدية والتي أهمها: (12)

تخفيض الطلب الكلي الذي يمارس ضغطاً على أسواق السلع والخدمات، تخفيض إنفاق القطاع الخاص والقطاع

الحكومي، تخفيض كميته عرض النقود، رفع الضرائب على الفئات ذات الأسعار العالية لامتناع القوة

الشرائية الموجودة في المجتمع، خفض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات لخفض الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة

الناتج القومي بالتالي زيادة الدخل، زيادة عرض السلع والخدمات لسد الفجوة بين الطلب والعرض.

يعرف التضخم بأنه عبارة عن ارتفاع متواصل للمستوي العام للأسعار ويقاس بمعدل الزيادة سنوياً في الرقم

القياسي لأسعار المستهلك، وهو التعريف المأخوذ به في السودان، نجد أن معدل التضخم بلغ 8.5% لعام

2004م مقارنة 7.7% عام 2003م، يرجع ذلك للتوسع النقدي. لقد تم انتهاج سياسات نقدية ومالية أدت إلى

المحافظة على استقرار معدل التضخم بنسبة 8.5% في المتوسط للعامين 2003-2004، حيث بلغ متوسط

معدل التضخم للفترة من 2000-2005 حوالي 7.6%. لقد انخفض معدل التضخم الكلي من 25.7% لعام

2014 إلى 12.6% بنهاية 2015 نتيجة السياسات التنسيقية بين البنك المركزي ووزارة المالية، خاصة فيما

يتعلق بسياسات تركيز الأسعار من خلال الاستمرار في دعم السلع الأساسية عن طريق إنشاء محفظة تمويلية.

هنالك تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وباستخدام أدواتها تتحكم في الكتلة النقدية وفي

معدلات التضخم. أيضاً بالتغير في سعر الصرف وتحقيق التوازن في القوة الشرائية.

يتم قياس معدلات التضخم في السودان باستخدام إحصاءات مختلفة منها الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

والجملة، الأرقام القياسية الضمنية للناتج المحلي الإجمالي، هناك عدة مؤشرات تظهر تطور هذه الظاهرة

ومعدلاتها مثل معدل الضغط التضخمي، تم فيه مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية لمعرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي، معيار الإفراط النقدي ويستند إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، فائض المعروض النقدي (الفجوة التضخمية) يستخدم

كمقياس للفجوة التضخمية وللضغوط التضخمي.

علاج التضخم: يتم علاج التضخم عادة باستخدام:⁽¹³⁾

- أ. أدوات السياسة النقدية وتتمثل في رفع سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، رفع الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية، رفع سعر الخصم وهو السعر الذي تضعه البنوك المركزية على القروض الممنوحة للبنوك التجارية، عملية السوق المفتوحة وتتمثل في قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية مما يؤدي إلى امتصاص الكتلة النقدية الزائدة.
- ب. أدوات السياسة المالية، زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو الإثنتين معا حسب حدة التضخم.

جدول رقم (1) يوضح نسبة الزيادة والنقصان في معدل التضخم

للفترة من 2010-2018

السنة	التضخم %	نسبة الزيادة والنقصان
2009	11.2	-22
2010	13.1	17
2011	18.9	44
2012	44.4	135
2013	41.9	-6
2014	25.7	-39
2015	12.6	-51
2016	30.5	142
2017	25.1	-31
2018	63.9 يونيو	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يعكس الجدول رقم (1) ارتفاع معدل التضخم في العام 2010 حيث بلغ 13.1% مقارنة بمعدل 11.2 للعام السابق بنسبة زيادة 17%. لقد شهدت الفترة من 2010-2012 ارتفاعاً مستمراً في معدلات التضخم بلغ 135% في عام 2012، يرجع ذلك لتحول ما يعادل 86% من عائدات البترول إلى الجنوب بسبب الانفصال، مقارنة بالفترة السابقة حيث شهد معدل التضخم ارتفاعاً بمعدلات منخفضة ذلك بسبب إنتاج وتصدير البترول وتوقف حرب الجنوب بعد اتفاقية نفاشا، أما الفترة من 2013-2015 شهدت انخفاض بمعدلات متسارعة

بسبب السياسات التي اتبعتها الدولة بتوجيه الإنفاق إلى المجالات الإنتاجية. ثم عاد للارتفاع مرة أخرى في 2016 حيث بلغ 30.5% بنسبة زيادة 142% عن العام السابق، في 2017 تراجع مرة أخرى أما 2018 كانت البيانات المتاحة كمتوسط إلى يونيو.

جدول رقم (2) يبين نسبة الزيادة والنقصان في الاحتياطي النقدي

للفترة من 2010-2018

السنة	الاحتياطي النقدي %	نسبة الزيادة والنقصان
	8	-27\
2010	8	0
2011	11	38
2012	13	18
2013	15	15
2014	18	20
2015	18	0
2016	18	0
2017	18	0
2018	20	11

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان والعرض الاقتصادي.

شهدت الفترة من 2010-2012 ارتفاعاً في نسبة الاحتياطي النقدي بلغ 13% في عام 2012 بنسبة زيادة 18% مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 11% بنسبة زيادة 38%، أما الفترة السابقة شهدت انخفاضاً في معدل الاحتياطي النقدي نتيجة العجز في موازنة الدولة والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الأجنبي، فاضطر البنك المركزي لإتباع حزمة إجراءات، تمثلت في رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى 18%. لقد شهدت الفترة من 2015-2019 البرنامج الاقتصادي الخماسي. منح البنك المركزي المصارف التي تقوم بتمويل السلع المستهدفة في البرنامج الخماسي حافزاً تمثل في تخفيض 5% من نسبة الاحتياطي ليصبح 15% بدلاً عن 18%.

جدول رقم (3) يبين نسبة الزيادة والنقصان في هامش المربحات

للفترة من 2010-2018

السنة	هامش المربحات %	نسبة الزيادة والنقصان
	9.0	-10
2010	9.0	0
2011	12.0	33
2012	12.0	0
2013	12.0	0
2014	16.7	39
2015	12.4	-26
2016	12.0	-3.2

13.3	13.6	2017
8.1	14.7	2018

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان والعرض الاقتصادي.

يتضح من الجدول رقم (3) أن الفترة السابقة إلى 2008 شهدت ثباتاً في هوامش المربحات ثم انخفضت إلى أن بلغ 9% في 2009 بنسبة انخفاض 10% عن الفترة السابقة وظلت ثابتة في 2010 ثم ارتفعت إلى 12% بنسبة زيادة 33% وظلت ثابتة خلال الفترة من 2011-2013. أما عام 2014 شهد ارتفاعاً في هوامش المربحات بلغ 16% بنسبة زيادة 39% عن العام السابق، ثم عادت مرة أخرى للتراجع الشبه ثابت خلال عامي 2015-2016، ثم ارتفعت قليلاً في العامين التاليين.

جدول رقم (4) يبين العلاقة بين نسبة الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات ومعدل التضخم للفترة من 2010-2018

السنة	الاحتياطي النقدي %	هوامش المربحات %	معدل التضخم %
200	8	9.0	11.2
2010	8	9.0	13.1
2011	11	12.0	18.9
2012	13	12.0	44.4
2013	15	12.0	41.9
2014	18	16.7	25.7
2015		12.4	12.6

30.5	12.0		2016
25.1	13.6		2017
63.9 يونيو	14.7		2018

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان والعرض الاقتصادي.

يتضح من الجدول رقم (4) ارتفاع معدل التضخم في 2010 حيث بلغ 16% مقارنة بالعام السابق الذي شهد انخفاضاً بلغ 22% في 2008، أما نسبة الاحتياطي النقدي في 2010 شهدت نسبة ثبات مقارنة بالعام 2009 انخفضت فيه نسبة الاحتياطي إلى 27% مقارنة بالعام السابق. خلال الفترة من 2010-2012 ارتفعت فيه نسبة الاحتياطي النقدي فبلغ 18% في عام 2012 بنسبة زيادة 64% مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 11% بنسبة زيادة 38%، أما الفترة السابقة شهدت انخفاضاً في معدل الاحتياطي النقدي نتيجة العجز في موازنة الدولة والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الأجنبي مما أدى لاضطرار البنك المركزي لإتباع حزمة إجراءات تمثلت في رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى 18%.

إنَّ الفترة السابقة الي 2008 شهدت ثباتاً في هوامش المرباحات بلغ 10% وتذبذب في معدلات التضخم بلغت 15% كحد أدني في العام 2005، 74% كحد أقصى في 2008، أما في 2009 انخفضت نسبة هوامش المرباحات الي 10% وانخفاض نسبة معدلات التضخم إلى 22%، أما في العام 2010 ارتفعت نسبة زيادة معدلات التضخم الي 17% مع ملاحظة الثبات في هوامش المرباحات، ثم ارتفاعها في 2011 الي 33% وارتفاع نسبة معدلات التضخم إلى 44%، استمرت الزيادة في نسبة معدلات التضخم في 2012 إلى أن بلغت 135% بالرغم من ثبات هوامش المرباحات، يرجع ذلك للتوسع النقدي وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية وارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع المستوردة، بالرغم من أن عام 2012 شهد

تنفيذ البرنامج الثلاثي للدولة الرامي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والآثار السالبة الناتجة عن خروج البترول من الموازنة العامة للدولة.

اما الفترة التالية شهدت انخفاض في معدل التضخم فوصل 41.9 بنسبة انخفاض 6-% عن عام 2012 ويرجع ذلك للسياسات التي اتبعتها البنك المركزي من أهمها، تصحيح سعر الصرف ورفع الدعم عن المحروقات مستهدفاً بذلك معدل تضخم سنوي في حدود 20%-22% من خلال معدل نمو في عرض النقود في حدود 20%، انخفض معدل التضخم لكن لم يصل إلى المعدل المطلوب. استمر الانخفاض إلى 12.6% في 2015 بنسبة انخفاض 51-% عن عام 2014، يرجع ذلك إلى نجاح السياسات والإجراءات التي اتبعتها البنك المركزي مع وزارة المالية لخفض معدلات التضخم بالرغم من ارتفاع معدل نمو العرض النقدي نتيجة لارتفاع حجم التمويل الموجه لكافة القطاعات الاقتصادية، بجانب مساهمة القطاع الخاص الذي أدى إلى معدل نمو حقيقي بلغ 4.9% مقارنة بالعام السابق حيث بلغ 2.7%. من هذه الإجراءات إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف الذي ساهم في امتصاص

التوسع النقدي، ذلك عن طريق تقليل تدخل بنك السودان لتغطية العجز في السيولة المؤقتة للمصارف التجارية. في 2016 ارتفعت معدلات التضخم فبلغت 30.5% بنسبة زيادة 142% عن عام 2015 متجاوز المعدل المستهدف ويرجع ذلك إلى زيادة معدل النمو في العرض النقدي وتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية. لقد تجاوز المعدل المستهدف البالغ 17% لعام 2017 فبلغ 25.1%، يرجع ذلك للتوسع النقدي وتعديل سعر الصرف وزيادة الانفاق العام ورفع الدعم التدريجي عن السلع الأساسية. عاد التضخم إلى الارتفاع مرة اخرى فبلغ 63.9% حتى شهر يونيو من عام 2018.

تحليل بيانات الدراسة احصائياً:

لتحليل بيانات الدراسة تم استخدام برنامج SPSS للتحقق من صحة الفرضيات فتم استخدام السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة المتمثلة في معدلات التضخم كمتغير تابع وهوامش المربحات والاحتياطي النقدي كمحددات للسياسة النقدية، للفترة من 2010-2018، تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية للبنك المركزي والعرض الاقتصادي لوزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء، تناولت الدراسة أثر هوامش المربحات والاحتياطي النقدي القانوني على معدلات التضخم في السودان، قد افترضت الدراسة نموذج اقتصادي.

$$IF = F (MR, RR)$$

$$IF = \alpha + \beta_1 MR_i + \beta_2 RR_i$$

$$\beta_1 > 0 , \beta_2 < 0$$

يمثل النموذج معدلات التضخم في السودان كدالة في الاحتياطي النقدي والقانوني باعتباره أداة هامة للسياسة النقدية وله أثره الواضح على معدل التضخم بجانب الاحتياطي النقدي MR وهوامش المربحات RR. لقد تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى بغرض دراسة النموذج وتقدير معاملاته لأثبت صحة الفرضيات.

حيث:

$$IF \equiv \text{معدل التضخم}$$

$$MR \equiv \text{الاحتياطي النقدي}$$

$$RR \equiv \text{هوامش المربحات}$$

$$\alpha, \beta's \equiv \text{معاملات النموذج}$$

أولاً: العلاقة بين الاحتياطي النقدي MR والتضخم IF علاقة عكسية

ثانياً: العلاقة بين هوامش المربحات والتضخم IF علاقة عكسية.

بعد إدخال بيانات المتغيرات لبرنامج التحليل الإحصائي وإجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل إلى النتائج التالية:

اختبار تحليل الانحدار: اختبار دورين واتسون: بعد اختبار تحليل الانحدار لفحص الارتباط الذاتي بواسطة اختبار دورين واتسون تم التوصل للنتائج التالية:

$$D.W = 1.037$$

$$D1 = 0.97$$

$$DU = 1.68$$

علما بان قيمة $d1$ ، du تم استخراجها من جدول دورين واتسون، ان قيمة دورين تقع بين قيمة $d1$ ، du أي تقع في منطقة الشك لا يمكن التأكد من وجود ارتباط أم لا، لكن بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار على المتغيرات تم التوصل إلى عدم معنوية كل معاملات النموذج، هذا يعد من أهم المؤشرات التي تدل علي وجود مشكلة الازدواج الخطي ولتقادي هذه المشكلة تم تحويل البيانات بأخذ اللوغاريثم لها للوصول إلى النتائج التالية: نموذج الانحدار: بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة قيم معاملات خط الانحدار تم التوصل انموذج

$$IF = -12.291 + 0.461MR + 2.539RR$$

حيث:

$$IF \equiv \text{معدل التضخم}$$

$$MR \equiv \text{الاحتياطي النقدي}$$

$$RR \equiv \text{هوامش المربحات}$$

تفسير النتائج:

- عند انعدام الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات فإن معدل التضخم = -12.291 .
- إذا زاد الاحتياطي النقدي بوحدة واحدة في ظل ثبات المحددات الأخرى يزيد معدل التضخم بمعدل 0.461 .
- إذا زادت هوامش المربحات بوحدة واحدة في ظل ثبات المحددات الأخرى، يزيد معدل التضخم بمعدل 2.539 .

معامل الارتباط R : بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة ارتباط متغيرات النموذج تم التوصل للاتي:

$$R = 0.898$$

اتجاه الارتباط: بما أن إشارة معامل الارتباط موجبة هذا يعني وجود ارتباط طردي بين معدل التضخم ومتغيرات النموذج.

معامل التحديد R^2 : بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار لمعرفة مساهمة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

تم التوصل إلى أن: $R^2 = 0.806$ هذا يعني أن 80.6 من التغيرات في معدل التضخم يحدث بسبب التغير

في الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات، 19.4 عبارة عن أخطاء عشوائية.

اختبار المعنوية الكلية: بعد إجراء اختبار تحليل الانحدار تم التوصل للاتي:

جدول رقم (5) تحليل التباين باستخدام برنامج SPSS

Source of variation	Sum of square	Df	Mean square	F. value	p. value
Regression	13.809	3	4.603	20.7790	0.00
Residual	3.321	15	0.221		
Total	17.131	18			

إعداد: الباحث من تحليل البيانات بواسطة SPSS

فرض العدم: نموذج الانحدار نموذج غير معنوي، أن المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير على معدل التضخم.

الفرض البديل: نموذج الانحدار نموذج غير معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على معدل التضخم.

لإجراء المقارنة واتخاذ القرار برفض أو قبول فرض العدم يتم ذلك بإحدى الطريقتين التاليتين:

قيمة F: المقارنة والقرار: من خلال جدول توزيع F نجد الجدولية بدرجة حرية للبيسط 3 ودرجة حرية للمقام

15 تساوي 3.29 من خلال جدول تحليل التباين السابق نجد قيمة F المحسوبة تساوي 20.7790. هي أكبر

من قيمة F الجدولية (3.29) لذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أن نموذج الانحدار الذي توصلنا

اليه نموذج معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على التضخم.

القيمة الاحتمالية p. value : بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.00 هي أقل من قيمة المعنوية 0.05

نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أن معامل هوامش المربحات لا يساوي الصفر (معنوي) ولا يمكن

استبعاده من نموذج الانحدار، أن العلاقة أعلاه علاقة طردية، هذا لا يتوافق والافتراض أن العلاقة بين هوامش

المربحات والتضخم علاقة عكسية، رغم أهمية هوامش المربحات وتأثيره علي معدلات التضخم يمكن إرجاع

ذلك لقلة وضعف البيانات، أنها بيانات تقديرية في الغالب هذا يعد سمة أساسية من سمات الدول النامية

والسودان أحد هذه الدول لذلك أتت العلاقة طردية.

اختبار الفرضيات: للتأكد من صحة الفرضيات تم اختبار t للعينتين المرتبطتين لكل فرضية من فرضيات

الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات ومعدل التضخم.

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات ومعدل التضخم.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المربحات ومعدل التضخم. بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج بالجدول رقم (6)

جدول رقم (6) يوضح اختبار t للعلاقة بين هوامش المربحات والتضخم

القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة اختبار t
0.013	18	2.754

إعداد: الباحث من تحليل البيانات بواسطة SPSS

المقارنة والقرار: بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.013 هي أقل من قيمة المعنوية 0.05 نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يعني وجود علاقة طردية بين هوامش المربحات والتضخم.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم.

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقدي ومعدل التضخم. بعد إجراء اختبار t للعينتين المرتبطتين تم الحصول على النتائج بالجدول رقم (7).

جدول رقم (7) يوضح اختبار t للعلاقة بين الاحتياطي النقدي والتضخم

القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة اختبار t
0.227	18	1.12

إعداد: الباحث من تحليل البيانات بواسطة SPSS

المقارنة والقرار: بما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.227 هي أكبر من قيمة المعنوية 0.05 نقبل فرض العدم الذي يعني وجود علاقة طردية بين الاحتياطي النقدي والتضخم.

النتائج:

- هناك ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة.
- النموذج الذي توصل اليه الباحث نموذج معنوي، أي أنّ المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على المتغير التابع (التضخم).
- أنّ 80.6 من التغيرات في معدل التضخم يحدث بسبب التغير في الاحتياطي النقدي وهوامش المربحات.
- وجود علاقة طردية بين هوامش المربحات والتضخم.
- وجود علاقة طردية بين الاحتياطي النقدي والتضخم.

التوصيات:

- الاستمرار في استحداث أدوات للسياسة النقدية تتلاءم والاقتصاد السوداني.
- زيادة نسبة الاحتياطي لتقليل عرض النقود بالتالي تقليل حدة التضخم.
- التنسيق بين البنك المركزي والسلطات الاقتصادية بوزارة المالية لرسم وتنفيذ سياسات كلية تحد من التضخم.
- ضرورة جدية البنوك التجارية في تنفيذ السياسات النقدية خاصة المتعلقة بالاحتياطي النقدي وهوامش المربحات لتضييق الفجوة التضخمية.
- الرقابة المباشرة على الأسعار بوضع حد أقصى وأدنى لها واستخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية.
- إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية، الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور.
- تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية.

• رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.

المراجع:

1. أبو الفتوح على ناقة، (2001)، نظرية النقود والمؤسسات المالية، مكتبة ومطبعة الاشعاع، بيروت، د. ط، ص.126.
2. عثمان يعقوب محمد، (2000)، النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار عزة للطباعة والنشر، السودان، د. ط، ص.120.
3. زكريا الدوري، يسري السامرائي، (2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدي، عمان، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، د. ط، ص.192-195.
4. اياد عبد الفتاح النصور، (2007)، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، الأردن، د. ن، د. ط، ص.260
5. عبد المطلب عبد الحميد، (2009)، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، مصر، د. ط، ص.205.
6. أسامة كامل وعبد الغني حامد، (2006)، النقود والبنوك، مؤسسة لورد للشؤون الجامعية، البحرين، د. ط، ص.175.
7. موسى الفاضل مكي، (2010)، تقويم أداء أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة (1996-2009)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص.150.
8. حسين مصطفى، (2002)، أدوات التحكم في الكتلة النقدية، أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص.114.
9. بسام حجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ص.250.



10. ليلي على القشاط دفع السيد،(2015)، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان للفترة من 94-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، ص135.
11. عثمان إبراهيم السيد،(2002) ،انعكاسات استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي على التضخم، دار جامعة الخرطوم للطباعة، د. ط، ص185.
12. الفاضل حسين حسن،(مارس1997) ، التضخم في الدول النامية بالإشارة الي السودان، مجلة المصرفي، العدد العاشر، ص17-21.
13. مجدي الأمين نورين، (مارس2008) ،العلاقة بين التضخم وعرض النقود خلال الفترة من 2005-2007، مجلة المصرفي، ص20-27.